# وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

## قرار وزارى رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة مطروح

للعام المالى ٢٠٠٢

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة مطروح جلسة ٢٠٠٣/٩/٢٤ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/١٠/٢٨ ؛

**قـــــرر :**

**مادة ١** - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة مطروح عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات ١٣٥٢١٧,٠١ جنيه (فقط مائة وخمسة وثلاثون ألفًا ومائتان وسبعة عشر جنيهًا وقرش واحد لاغير) وجملة المصروفات مبلغ ١٠٨٣٢١,٣١ جنيه (فقط مائة وثمانية آلاف وثلاثمائة وواحد وعشرون جنيهًا وواحد وثلاثون قرشًا لاغير) وبلغ فائض الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٦٨٩٥,٧٠ جنيه (فقط ستة وعشرون ألفًا وثمانمائة وخمسة وتسعون جنيهًا وسبعون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٦٤٣٧٧٢,١٦٦ جنيه (فقط ستمائة وثلاثة وأربعون ألفًا وسبعمائة واثنان وسبعون جنيهًا ومائة وستة وستون مليمًا لاغير) .

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١٠/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

**لواء/ أسامة مازن**